



الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم وسبل حلها

خالد عاشور



www.loopsresearch.org



info@loopsresearch.com



المنظمة العربية لسياسات والإستراتيجيات

الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم و سبل حلها

إعداد وتقديم: أ. خالد عاشور عبد السلام
المركز الوطني لدعم القرار

طرحت هذه الورقة في ندوة: "النازحون في ليبيا ... تحديات وحلول"
4 يناير 2017
طرابلس - ليبيا

مقدمة

تعد ليبيا منذ سنوات طويلة منطقة جذب لسكان الدول الست المحيطة بها وكذلك دول الصحراء الأفريقية والدول الآسيوية وكل الباحثين عن العيش، بعض هؤلاء استخدموا كل الوسائل من النزوح الجماعي إلى اختراق نسيج المجتمع الليبي على أنهم من أصول ليبية وبترتيب من أشخاص ليبيين، سواء لإكثار أعداد قبائلهم وتقوية نفوذها أو لإثبات الموالاة والمبادرة لتطبيق ما يطرح من تطلعات، والضحية في ذلك هو الشعب الليبي، بسبب هشاشة الإجراءات التي تكتفي بمجرد شهادة شهود أو تشابه في الاسم ليصبح الشخص مواطناً إلى جانب فساد الإدارة وعدم السيطرة على القيودات.

وما تمر به ليبيا اليوم مع تصرفات بعض الليبيين الذين لا يملكون بعد نظر سياسي للأخطار التي تواجه بلادهم وتهدد نسيجهم الداخلي وتهدد الهوية والديموقراطية الليبية يزيد من تثبت هذه الحقائق الخطيرة التي تأتينا من جيوش العمالة العربية والأجنبية الموجودة في ليبيا أو التي ما زالت لها الرغبة وتحاول بكل الطرق كي تأتي إلى ليبيا.

ونرى تهاوي الهوية الليبية في أمثلة عديدة وكثيرة لا سيما موضوعنا الذي نحن بصددده وهو التهجير والنزوح لليبيين في بعض الأحياء والمناطق والمدن الليبية نتيجة للأوضاع والصراعات الراهنة، كذلك عدم قدرة الدولة الليبية على تشريع وإصدار قوانين ونصوص ملزمة تحفظ الهوية الليبية ووضع ضوابط لضمان الحقوق والحريات ووفق ضوابط صارمة وقانونية تخدم مصالح البلاد والعباد وتحافظ على الأمن الديموغرافي والأمن القومي الليبي.

تحديات سكانية

يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم عام 2025 نحو ثمانية مليارات نسمة وعدد سكان المنطقة نحو نصف مليار نسمة، أي أن واحدا تقريبا من كل 17 شخصا في العالم سيكون عربيا، وسيحتل المصريون الذين سوف يبلغ عددهم آنذاك (118 مليونا) المرتبة الأولى في العالم العربي، بينما سيحتل السودانيون الذين سيزيد عددهم على (60 مليونا) المرتبة الثانية، وتأتي الجزائر (51 مليونا) في المرتبة الثالثة وبعدها المغرب (47 مليونا) في المرتبة الرابعة، والنيجر (23 مليون) في المرتبة الخامسة وتونس (12 مليونا) في المرتبة السادسة، في حين تأتي ليبيا في المرتبة السابعة (7.250 ملايين)، وإذا أضفنا أن عدد سكان تشاد يبلغ نحو 9 ملايين حسب آخر إحصاء عام 1982 وأن عدد سكان النيجر حسب إحصاء عام 2005 قدر بحوالي 11 مليون، فإنه يمكننا الوقوف على حجم التحدي السكاني الذي يواجه ليبيا ودورها الإقليمي في المنطقة.

إن ليبيا هي الدولة الأصغر بين دول الجوار من الناحية السكانية، ويزداد هذا التحدي إذا ما عرفنا أن مساحة ليبيا هي الأكبر بعد السودان والجزائر، وبكثافة سكانية تقدر بحوالي 2.3 كم²، ويتضاعف هذا التحدي في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية التي تعصف بدول الجوار، ويكفي أن نشير هنا إلي أن حدود ليبيا السياسية والجغرافية تتماس مع أفقر دولة في العالم، حسب تقارير التنمية البشرية، وهي النيجر، كما أن معدلات البطالة مرتفعة في دول الجوار الجغرافي (مصر 11 %، تونس 13 %، الجزائر 15 % في العام 2006 م) وهو الأمر الذي يهدد الأمن الليبي إذ تبدو ليبيا منطقة جذب شديد.⁽¹⁾

الإحصاءات الرفقودة والدراسات

تعد الإحصاءات والبيانات والمعلومات العنصر الأساسي في أي تخطيط تنموي، ودون توفرها فإن جهود الدولة لتحقيق التنمية المستقبلية ورفاهية المواطنين لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع.

ومن الحقائق الهامة في العلوم الإنسانية أن السكان هم المحور الرئيسي الذي تدور حوله وتنبع منه كثير من الدراسات في شتى المجالات، ولا جدال في أن عالم اليوم يعيش مرحلة يتزايد فيها السكان بشكل خطير، فعدد سكان العالم يزيد حاليا على ستة مليارات نسمة وهم في تزايد مستمر، ومن هنا تصبح دراسة السكان ذات أهمية قصوى، كما أن معرفة الحقائق السكانية تعد أساسا هاما لفهم كثير من المتغيرات الدولية.

جغرافية السكان لا تستطيع أن تتغافل دور عن الديموغرافية، لأن العلاقة بينهم متبادلة ونافعة، وتقوم الطرق الرياضية والإحصائية بدور الوسيط بينهما، ويدرك الجغرافيون مدى الأهمية والعلاقة القائمة بين البحث الديموغرافي والجغرافي، وقد ظهر هذا الاتجاه جليا في السنوات الأخيرة عندما بدأ الجغرافي يوسع رؤيته للعلاقات المختلفة بحثا عن إجابات لحركة السكان داخل الإقليم وعوامل هذه الحركة معتمدا على التحليل الرقبي كأساس وقاعدة.

تعد دراسة الهجرة السكانية من أبرز ملامح الارتباط بين العلمين (الديموغرافيا والجغرافيا)؛ ذلك لأن الهجرة ظاهرة ديموغرافية تتحكم فيها مجموعة من العوامل التي تتطلب في تحليلها أساسا إحصائيا وفي تحليلها أساسا جغرافيا تفسر من خلاله أسباب الوفود ودوافع النزوح.

وعلى ذلك، فإن مهمة رصد ما يعتمل في راهن مجتمعنا ليس باليسير الذي يمكّن من القطع بصحة ما خلصنا إليه من استقراءات، فمن جهة تعد بعض القضايا التي نشغل بها حمالة لأكثر من وجه، ما يعني أنه ليس هناك إجماع بشأنها، ومن جهة أخرى فإن البيانات التي يفترض أن نركن إليها في تبرير مزاعمنا ليست متوفرة دائما، وإذا توفرت قد لا تكون حديثة، وإذا توفرت وكانت حديثة قد لا تكون صحيحة، وإذا توفرت وكانت حديثة وصحيحة، قد تعوزها الدقة.

وبوجه أعم فإنه من ضمن المشاكل التي نعاني منها في إدارة شؤون الدولة لا يتأسس دوما على قواعد بيانات حديثة وصحيحة، كما أن قيمة الشفافية، التي تضمن دقة هذه البيانات ليست مكرسة على النحو الذي يجب.

غير أن ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله. ولذا، فإنه لم يكن أمامنا سوى أن نبذل من الجهد ما يكفي للتقليل من تأثير هذه الظروف غير المواتية للرصد الموضوعي، أملى أن تكون هذه الخطوة التي نخلص إليها خطوة أولى على الطريق الصحيح في سبيل الوصول إلى حلول ناجعة.⁽²⁾

الهشء الليبي:

إن شيوع أية نزعة سلوكية سلبية رد فعل لاختلالات سوف تختفي باختفائها، قد يكون بمقدور تأمين المصالح الاقتصادية والتمتع بحقوق المواطنة تغيير الأنماط السلوكية المشتبه في تبنيها لثقافة النهوض والتقدم، ولذا فإن إنتاج ثقافة بديلة لا يتحقق إلا بخلق مناخ اقتصادي وحقوق وقيمي تتناغم فيه حوافز المصالح الفردية مع أهداف الصالح العام، وبالرهان على العلم نهجا أساسيا في التعامل مع ما نلقى من صعوبات ونواجه من تحديات، وبتبني أساليب تنشئة يقوم فيها التفكير الناقد بدور فاعل، بما يتضمنه هذا الضرب من التفكير من تبني لأساليب العلم في التعامل مع الصعوبات والتحديات.

وفي سياق تشخيص وتحليل ركائز منظومة القيم التي تؤسس للفعل البشري في بلادنا، ثمة حاجة إلى التعرف على النزوعات الاجتماعية الشائعة التي يسمح بوصفها بالظواهر ويجعلها مؤثرة في مصائر الخطط الإستراتيجية المؤسسة على رؤى استشرافية.

وفي معرض رصد بعض من هذه النزوعات، نشير بداية إلى أن الواعز الديني يحظى باعتبار خاص عند المواطن الليبي، بينما تتسم مشاعره الدينية بقدر مناسب من الوسطية والاعتدال، غير أن هذا الإيمان القلبي لا يترجم

في كثير من الأحيان إلى ضمير شخصي يمارس سطوته على المعاملات اليومية، وإن ظل قابلا من حيث المبدأ لأن يستثمر في حض الليبيين ودفعمهم إلى الانشغال بالصالح العام، طالما جرى أعمال تنشئة دينية وأخلاقية تؤكد قيم العدل والتكافل والتراحم المتأصلة اجتماعيا.

تُستشعر الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى استثمار الباعث الديني من حقيقة أن مستقبل البلاد بأسرها قد أضحى وقفا على مصالحة وطنية لا تمتلك في مجتمعنا فرصة حقيقية في غياب توكيد تعاليم أقرها الدين الإسلامي الحنيف، تعظ بالعفو وكظم الغي، وتدعو إلى التصالح والتصالح وتوصي بالصفح والتسامح.

ويحيل هذا إلى ظاهرة استيفاء الحق بالذات التي تنص كل الشرائع على تجريمها، ففي هذا المسلك، الذي شاع مؤخرا بسبب انتشار السلاح، تجاهل صريح لحقيقة أن استرداد الحقوق بقوة السلاح لا يقل جرما عن سلبها من أصحابها، وأن مآله أن يشيع الفوضى ويفقد الدولة ما تبقى لها من هيبة.

مشاعر الإحساس بالأمن، بأبعاده الاجتماعية والسياسية والوظيفية، ليست قوية بما يكفي قبل الثورة بسبب أساليب النظام السابق القمعية وحراكه الارتجالي، وبعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب مؤسسات الدولة صار هناك عوز في الشعور بالأمن الإنساني يصل عند البعض حدا يجعله يفتقد معنى الحياة.

ولأن من لا يجد معنى لحياته قد يلتمس معنى لموته، المعنوي أو الجسدي، قد تجد أحاسيس الإحباط ومشاعر القنوط، خصوصا في شريحة الشباب، سبلا في إشباعها عبر ممارسات هروبية تغييبية، تتراوح بين الانكفاء على الذات، وتعاطي المخدرات، وتبني أيديولوجيات العنف، والهجرة إلى خارج البلاد⁽³⁾.

من النازحون؟ وما النزوح؟

السمات التي تميز النازحين هي فقدان الإرادة، كونهم خرجوا من مناطقهم وأماكن إقامتهم بالإكراه ولأسباب خارجة عن إرادتهم. فلولا تلك الأسباب القاهرة لما هجروا بيوتهم ومناطقهم بحثا عن الأمن والسلام، إذا فالنزوح هو حالة يجد فيها الشخص نفسه مرغما على ترك منزله ومنطقته بحثا عن الأمن والحماية، أما النازح فهو الشخص الذي تهددت حياته وممتلكاته بسبب النزاعات والحروب الأهلية، أو انتهاك حقوقه الأساسية، أو بفعل الكوارث الطبيعية⁽⁴⁾.

آثار الهجرة القسرية على المهجرين

إن آثار الهجرة القسرية لا تتوقف عند حدود معينة، وهي آثار حتمية لكل هجرة قسرية، كما أنها آثار تدميرية وتخريبية للشعب المهجر، ومن أهم الآثار الناجمة عن الهجرة القسرية هي:

1. الخلل الاقتصادي.
2. الخلل الثقافي والعلمي.
3. الخلل النفسي والاجتماعي.

وربما كان حريا بنا أن نسأل أنفسنا (الإشكاليات التي تواجه عدم عودة النازحين إلى مناطقهم وتداعياتها على الأمن القومي).

التوزيع السكاني

يعتبر التفاوت في توزيع الكثافة السكانية من العوامل المؤثرة في طبيعة التنمية البشرية، وفي حين أن معدل التفاوت العالمي في حدود 0.5%، فإنه يقترب في ليبيا من 1%، وهناك حوالي 80% من السكان يقطنون في مساحة لا تتجاوز ربع مساحة البلاد (تتمثل في الشريط الساحلي)، كما أن 62% من مراكز التجمعات السكانية الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة يقع في خمس مناطق فقط كلها في الشريط الساحلي، ويمثل التشتت الديموغرافي وانخفاض الكثافة السكانية، تهديدا ديموغرافيا خاصة في الجنوب، هذا ويخلق التكديس السكاني في المدن الكبيرة اختلالا في الخدمات واستهلاكاً جائراً لموارد المدن وتلوث البيئة.

انعكست التحديات التي أبرزتها حركة تطور المجتمع الليبي وتفاعله مع العالم الخارجي في شكل ظواهر سلبية حالت دون تطوره تطوراً مرغوباً فيه، الأمر الذي يؤكد ضرورة تكوين رؤية موحدة لرعاية الشباب ودمجه في حركة المجتمع، وحمايته من الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية والحضارية، سواء الناتجة عن حركة المجتمع الليبي نفسه أم الناتجة عن التأثيرات العالمية في عقول وسلوك الشباب الليبي.

وهناك تحدي التوجهات المتطرفة التي تتبنى العنف وتؤثر بشكل مباشر في الاستقرار المجتمعي والتنمية الشاملة وفي الانفتاح على الآخر. وبطبيعة الحال، فإن هذه الظاهرة تثير تساؤلات حول أفضل سبل التعامل معها، وهو ما يستدعي تأسيس خطاب سلمي مدني يركن إلى مرجعية قيمية متأصلة في تراثنا الديني تعلي من قيمة الإنسان وتكريم آدميته.⁽¹⁾

هل يعد الاندماج الهلي حلاً للنزوح الداخلي الهطول؟

أولى البعض مزيداً من الاهتمام لفكرة الاندماج المحلي بوصفه حلاً مستحباً لتوطين النازحين داخلياً، خاصة في أوضاع النزوح المطول.

إن الاندماج المحلي هو خيار يختلف اختلافاً نوعياً عن العودة والتوطين في مكان آخر، حيث إنه لا يشتمل في الغالب على التنقل، وقد لا يتخذ النازحين داخلياً قراراً واعياً للاندماج محلياً في وقت معين، وفي حين أن جميع الحكومات تستخدم مصطلح "العودة" عند مناقشة عودة النازحين داخلياً إلى مكان منشئهم، فإنهم يستخدمون مصطلحات أخرى مختلفة للاندماج المحلي. ففي صربيا على سبيل المثال، يُطلق على الاندماج المحلي "تحسين الظروف المعيشية"، في حين أنه "دعم الظروف المعيشية اللائقة للسكان النازحين ومشاركتهم المجتمعية" في جورجيا و"الاستقرار" في كولومبيا، وغالباً ما تتطور خيارات التوطين بمرور الزمن⁽⁵⁾.

ما الإشكاليات التي تواجه عودة النازحين إلى مناطقهم وسبل حلها؟

الخراب الذي سببته الصراعات المسلحة للبنى التحتية للمدن التي دخلتها كبير جداً، كما أن الأثر النفسي السلبى والخوف والقلق من المستقبل من أهم العوامل التي تجعل النازحين يترددون في العودة السريعة إلى قراهم ومدنهم، فالذين خرجوا مبكراً قبل بداية الاشتباكات والصراعات بين طرفي النزاع وتهديد المدن والقرى لم يعيشوا تحت هذا التهديد، ولكن الجرائم والانتهاكات كانت تشاهد عبر الفضائيات التي كانت بعض الأحيان مبالغاً فيها ولا تجسد الصورة الحقيقية للواقع، إضافة إلى سلوك بعض المتعصبين أثناء دخولهم وكيف تعاون البعض معهم وأظهر معدنه السيئ بالاستيلاء على أملاك جاره وأصدقائه وأقاربه معتقداً أن الفرصة أتت لكي يحصل على غنائم، متوهماً أنه سوف يستمر في السيطرة على المدن، غير أن المنطق والعقل والعدل يقول لا بد للحق أن ينتصر مهما طال الزمن، ومن هنا نقول إذا أردنا عودة النازحين إلى بيوتهم وقراهم يجب أن تتخذ الدولة مجموعة إجراءات لتشجيع عودة النازحين وبمساعدة المجتمع الدولي بالسرعة المطلوبة لكي تستقر ليبيا ولكي تبدأ مرحلة الأعمار⁽⁶⁾.

ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- 1- فرض الأمن والاستقرار في المدن والقرى وذلك عن طريق متابعة واستنفار الجهد الاستخباري لمتابعة الخلايا النائمة والحواضن التي تعاونت معهم والقيام بعمليات استباقية لمنع وقوع عمليات مسلحة داخل المدن.
 - 2- القيام بحملة كبيرة عن طريق الشركات المحلية والأجنبية لتمول من المساعدات الدولية لغرض إعمار ما دمره الصراع لكي تتوفر الخدمات الأساسية، مع رقابة شديدة لمنع الفساد في هذه المشاريع.
 - 3- سحب السلاح من داخل المدن بالتدرج وحصره بيد الدولة لحماية السكان من العصابات المنحرفة ومن الجرائم الفردية نتيجة توفر الأسلحة بكثرة بين أيدي المدنيين.
 - 4- تغيير الخطاب الديني والسياسي بما يساعد على بث روح الأخوة والتعاون داخل المجتمع وتشجيع الروح الوطنية والمساواة، مع محاسبة الذين يزرعون الكراهية عبر المنابر الدينية ووسائل التواصل الاجتماعي وعبر الفضائيات.
 - 5- تفعيل دور القضاء لكي يطبق القانون على المخالفين دون تمييز لأسباب مادية ومناطقية وقبيلية أو دينية، وبذلك تعالج البؤر الفاسدة وتعيد الثقة للشعب بالمؤسسات الحكومية والمجتمعية.
 - 6- استمرار ملاحقة الإرهابيين والمجرمين داخل المدن وتحصين الحدود مع دول الجوار من أجل ترسيخ الأمان والاستقرار في البلاد لكي يطمئن المواطن للمستقبل.
- إن السلبات التي تركتها الصراعات المسلحة بين أبناء الشعب الليبي كبيرة جدا، وحل تلك السلبات يحتاج إلى جهود جبارة من أجهزة الدولة المختلفة التشريعية والتنفيذية ومنظمات المجتمع المدني بتعاون كل الشعب ومن المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والمدنية، ولا يوجد بديل آخر أمام الليبيين إلا بنبذ الخلافات والعمل من أجل الصالح العام، وأن المستقبل سوف يثبت ما إذا كان الليبيون قد استوعبوا الدرس واستفادوا من أخطاء الماضي أم لا، تلك الأخطاء التي دمرت البلاد وأضررت بالعباد وجعلت الفساد يستشري في كل مفاصل الدولة مما أدى إلى هذه النتائج الكارثية.

الهوامش

- (1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق النتائج النهائية لتعداد العام للسكان للأعوام 1984 – 2006
- (2) دور الإحصاءات في تفعيل عملية التنمية أ.د. علا سليمان الحكيم
- (3) ليبيا 2040 رؤية استشرافية (تحديث رؤية ليبيا 2025) – مجلس التخطيط الوطني
- (4) الهجرة القسرية – خليل وهدبن
- (5) هل يعد الاندماج المحلي حلاً للتزوح الداخلي المطول؟ - إليزابيث فبريس وكية هالف
- (6) الهجرة.. إشكاليات وتحديات.. فرنسا نموذجا المؤلفة: فيوليت داعر

من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون.
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الإقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلعي في ليبيا.
10. ليبيا : حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. واقع التعليم العالي في ليبيا.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.

22. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
23. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
24. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي.. قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
25. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
26. السياسات الاقتصادية والعامّة ومتطلبات النجاح.
27. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعاشيش السياسي في ليبيا؟
28. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
29. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
30. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
31. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
32. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
33. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات و ردود .
34. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
35. تقييم أداء وزارة الداخلية في ليبيا.
36. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.
37. عوامل الجغرافيا والديمغرافيا في الصراع و الحل في ليبيا.
38. العقود و المشروعات في الدولة الليبية.
39. الحرب ضد تنظيم الدولة في ليبيا الى أين؟
40. مسارات الحرب في بنغازي.
41. احتمالات القضية الليبية: التفرد – الحرب – الانقسام – التفاوض .
42. دلالات تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2015 ومؤشرات تقييمه.
43. النظام الضريبي الليبي: تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح.

44. تقرير الحالة الليبية لشهر يوليو 2016.
45. دور الدولة في النشاط الاقتصادي.
46. المجتمع الدولي و الالتزام باتفاق الصخيرات.
47. واقع النفط الليبي خلال عام 2016.
48. الاتفاق السياسي بعد ثمانية أشهر على توقيعه.
49. طرابلس والهلال النفطي ... مساران محتملان للحرب في ليبيا.
50. الجيش الليبي - مأزق المأزوية وتحدي إعادة البناء.
51. واقع قطاع النفط الليبي و الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره.
52. الاقتصاد الليبي : الواقع وسبل النهوض.
53. رفض منح الثقة لحكومة الوفاق: يضعف الاتفاق ويخلط الأوراق.
54. أين الدولتيون؟.. أو غياب تيار الدولة في ليبيا.
55. القضايا و التعويضات في الدولة الليبية.
56. تقرير الحالة الليبية لشهر أغسطس 2016.
57. دولة الحرب في ليبيا.. ما هي وكيف تُفكك؟
58. الحوار السياسي الليبي (الصخيرات).. عراقيل أم طرق مغلقة؟
59. تحديات التنمية المكانية في ليبيا.
60. تحولات الصراع في الهلال النفطي بعد عملية البرق الخاطف.
61. تداعيات إعلان مجلس الدولة و المفتي على الاوضاع في طرابلس.
62. لالتمديد وليماذا فشل (الليبيون) في التداول السلمي؟
63. تقرير الحالة الليبية لشهر سبتمبر 2016.
64. العدالة الاجتماعية في ليبيا منذ عام 2011.
65. الدور الروسي في ليبيا ...سياق للحرب الباردة الجديدة.

66. ملامح خارطة السلاح في طرابلس بعد رجوع حكومة الوفاق.
67. سيناريوهات جديدة محتملة للحرب في الهلال النفطي.
68. رؤية لإدارة الآثار و التراث الليبي.
69. تحليل تقرير هيئة الرقابة الإدارية الليبية لسنة 2015.
70. الإدارة الرشيدة للاستثمارات والأموال الليبية في الخارج.
71. الحالة الليبية .. تقرير شهر أكتوبر 2016.
72. إنهاء الصراع في ليبيا مقترح إطاري للحل.
73. المشروعات الصغيرة ...الخيار الأفضل للاقتصاد الليبي.
74. خمسة مواقع للتراث العالمي بليبيا في قائمة الخطر.
75. تقييم أداء وزارة الشؤون الاجتماعية في ليبيا.
76. تقييم أداء مصلحة الموانئ والنقل البحري في ليبيا.
77. مؤشرات ليبيا خلال شهر ديسمبر.
78. مسألة النازحين في ليبيا.. نظرة عامة.
79. أهمية دور المنظمات الدولية في دعم الأزمة الإنسانية بليبيا.

نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015. تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهودها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الآراء و الأفكار و نشر المعرفة.

مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس : 0090 212 603 27 48